(١)

مقدمة المترجم

كان جان جاك روسو في رسالته عن تأثير الفنون والعلوم في الأخلاق قد أقام الدليل على أنهما أفسدا الأخلاق وأوجبا شقاء الإنسان مدعيًا أن الترف والحضارة من نتائجهما قائلًا بالرجوع إلى حال الطبيعة، ومما ذهب إليه في هذه الرسالة كَوْنُ الثقافة أقرب إلى الشَّرِّ منها إلى الخير، وكَوْنُ التفكير مناقضًا لطبيعة الإنسان، وكونُ الفضيلة والأمانة والصدق لا أثَرَ لها في غير الحال الطبيعية حيث لا علوم ولا فنون.

وكَتَبَ روسو رسالته تلك بقلمٍ حارٍّ وعاطفةٍ جارفة فجاءت مبتكرة في مجتمعٍ بلغ الغاية من المدنية مخالفًا لِمَا عليه الجمهور، ويُعَدُّ روسو في رسالته تلك كالمحامي الذي يلتزم طرفًا واحدًا في المرافعات فيصعب تصديقُ جديته في تمثيل دوره، ولذلك لا تتجلى أهمية رسالته تلك في اشتمالها على مذهب إيجابي، بل في كونها مفتاحًا لنشوء روسو الذهني وفي كونها مرحلةً مؤديةً إلى «أصل التفاوت» فإلى «العقد الاجتماعي».

و«أصل التفاوت» هو ما نقدم ترجمته الآن بعد أن قدمنا ترجمة «العقد الاجتماعي».

نَشَرَ روسو كتاب «أصل التفاوت» في سنة ١٧٥٥ مُقَدَّمًا إلى جمهورية جنيف، وتدلُّ كلمة «الطبيعة» هنا على تطورٍ كبير، فلا يعارض روسو بها شرور المجتمع معارضةً فارغة، بل تنطوي على أمورٍ إيجابية، فنرى نصف «أصل التفاوت» يشتمل على وصفٍ خيالي لحال الطبيعة التي يكون الإنسان فيها محصورًا ضمن أضيق مجالٍ مع قليل احتياجٍ إلى أمثاله وقليل اكتراثٍ لِمَا وراء احتياجات الساعة الحاضرة.

وفي هذا الكتاب صَرَّح روسو بأنه لا يفترض وجود الحال الطبيعية فعلًا، وإنما يستحسن حالًا من الهمجية متوسطةً بين الحال الطبيعية والحال الاجتماعية يحافظ الناس بها

على البساطة ومنافع الطبيعة، ويظهر من تعليقات روسو على متن الكتاب أنه لا يريد رجوع المجتمع الفاسد الحاضر إلى حال الطبيعة، وإنما يَعُدُّ المجتمع أمرًا لا مفرَّ منه مع فساده، وهو يُعلل هذا الفساد بالتفاوت بين أفراد المجتمع في المعاملات والحقوق فيَتَغَنَّى بالإنسان الطبيعي الطاهر، ويقول بتلك الحال المتوسط حيث تسود المساواة.

وقد وُجد من يؤاخذ روسو على سلوكه منهاج التاريخ في «أصل التفاوت»، مع أنه لم يحرص على إلباس هذا الكتاب ثوبًا تاريخيًّا، وانتحالُ المناحي التاريخية الزائفة من خصائص القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، وروسو لم يبال بهذه المناحي.

ويُعدُّ كتابُ «أصل التفاوت» هذا مدخلًا لكتاب «العقد الاجتماعي»، الذي ظهر سنة ١٧٦٢، لا بد منه للوقوف على ما اشتمل عليه «العقد الاجتماعيُّ» من أصول ومبادئ، وقد نقلنا إلى العربية كتابَ «العقد الاجتماعي» العظيم الشأن وتم نشره مستقلًّا، «وفي العقد الاجتماعي» حَمَل روسو على الرِّقِّ وعدم المساواة وناضل عن حقوق الإنسان وأقامها على طبيعة الأمور، وقال إن هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل فرد وإن الشعب وحده هو صاحب السيادة، وكان روسو يهدف في «العقد الاجتماعي» إلى النظام الجمهوري، فتحقق هذا النظام بالثورة الفرنسية بعد ثلاثين سنة حين اتُّخِذَ «العقد الاجتماعي» إنجيل هذه الثورة.

ولم يَقُلْ روسو بحكومات زمنه لمنافاتها للطبيعة، ويقوم مذهبه على كون الإنسان صالحًا بطبيعته محبًّا للعدل والنظام، فأفسده المجتمع وجعله بائسًا، والمجتمع سيءٌ لأنه لا يساوي بين الناس والمنافع، والتملك جائرٌ لأنه مُقتطعٌ من المُلك الشائع الذي يجب أن يكون خاصًّا بالإنسانية وحدها، فيجب أن يُقضي على المجتمع إذنْ، وأن يُرْجع إلى الطبيعة، وهنالك يتفق الناس بعقدٍ اجتماعي على إقامة مجتمع يرضى به الجميع، فيُقِيمون بذلك هيئةً تَمْنَحُ الجميع ذات الحقوق وتقوم سيادةُ الشعب مقام سيادة الملك، ويتساوى فيها الناس، وتُنظَّم فيها الثروة والتربية والديانة.

ويُعدُّ روسو من أعظم من أنجبت بهم فرنسة من الكتاب، غير أن آراءه تُقْبَلُ أو تُرْفَضُ على حسب الأمزجة، وهو يُحَبُّ أن يُكْرَه ككاتبٍ أوحى بالثورة الفرنسية قبل كل شيء.

ويُوجدُ لكتب روسو معنيان، فيها يُنْفَذُ إلى الذهنية التي كانت سائدةً للقرن الثامن عشر، وهي ذاتُ أثرٍ بالغٍ في حوادث أوربة التي وقعت فيما بعد، وبهذه الكتب يُمَثِّل روسو في عالم الفكر السياسي مرحلة الانتقال من النظرية التقليدية للدولة في القرون الوسطى إلى الفلسفة الحديثة حَوْلَ الدولة.

ولم يعالج روسو نُظُمَ الدول الموجودة، خلافًا لِمَا صَنَع مُونْتِسْكيو وفُولْتير، فبينما كان مونتسكيو وفولتير، اللذان هما من أبناء الطبقة العليا، يقتصران على المطالبة بالإصلاح السياسي والديني وتَلْمِ شوكة الاستبداد كان ابن الشعب روسو، الذي قضى شبابًا قاسيًا، ينتهي بآلامه إلى ضرورة تجديد الدولة والمجتمع تجديدًا كليًّا، ومن قول روسو: «لم يهدف مونتسكيو إلى معالجة مبادئ الحق السياسي، وإنما كان يكتفي بمعالجة الحق الوضعي (القانون) للحكومة القائمة، فلا يمكن أن يبدو اختلافٌ بين دراستين أكثر من هذا»، ومن ثم يكون روسو قد تمثل موضوعه مختلفًا عن موضوع «روح الشرائع» كل الاختلاف.

ولا نرى أن ندرس حياة روسو في هذه المقدمة، فقد فعلنا ذلك في مقدمتنا لترجمة «العقد الاجتماعي» التي اقتطفنا ما تقدم منها، والتي تُعدُّ مقدمةً لهذا الكتاب أيضًا. فعلى هذا القصد نُمْسِكُ القلمَ عن بيان سيرة روسو هنا مكتفين بما تقدم مُحيلين القارئ على تلك المقدمة.

«نابلس» عادل زعيتر

(٢)

الترجمة

رسالة

في هذا السؤال الذي اقترحته أكاديمية ديجون:

ما أصل التفاوت بين الناس، وهل أجازه القانون الطبيعي؟

«يجب علينا أن نَعُدَّ طبيعيًّا ما نُظِّم وَفْقَ الطبيعة من أمور، لا ما فَسَدَ منها».

(أرسطو، السياسة، باب ١، فصل ٢).

إلى جمهورية جنيف

أيها السادة المبجلون الأجلاء الكرام!

بما أنني اعتقدت أنه لا يستطيع غير المواطن الصالح أن يقدم إلى وطنه من التكريم ما يُمكنه قبوله فإنني عملت ثلاثين سنة لأكون أهلًا لأن أقدم إليكم تحيةً عامة، فتقوم هذه الفرصة السعيدة من بعض الوجوه مقام ما قد تنطوي عليه جهودي من نقصٍ، وحسبتُ أنه يُباح لي التأملُ في الغيرة التي تُغْرِيني أكثر مما في الحق الذي يجب أن يُمَهِّد لي السبيل، وبما أنه كان لي شرفُ الولادة بينكم فكيف يُمكنني أن أُنعم النظر في المساواة التي وضعتها الطبيعة بين الناس وفي التفاوت الذي أقاموه من غير أن أفكر في الحكمة البالغة التي مُزِجَتْ بها تلك وهذا مزجًا مُوَفقًا في هذه الدولة فيسعيان من أقرب الطرق إلى القانون الطبيعي، ومن أكثرها ملاءمةً إلى المجتمع، حفظًا للنظام العام وسعادة الأفراد؟ وإني حين بحثتُ عن أصلح القواعد التي يُمْكِن العقل الرشيد أن يُمْلِيهَا حول نظام حكومةٍ، بلغتُ من بهر النظر باكتشافي وجودها كلها جاريةً في حكومتكم ما كنتُ أرى معه عدم استطاعتي إعفاء نفسي من تقديم هذه الصورة عن المجتمع البشري إلى هذا الشعب الذي يَلُوح أنه أكثر الشعوب أخذًا بمحاسنها واجتنابًا لمساوئها، ولو لم أكن قد وُلِدْتُ داخل أسواركم.

ولو كان لي اختيارُ محلِّ ولادتي لاخترتُ مجتمعًا بالغًا من الاتساع ما يُحَدُّ معه بمدى الخصائص البشرية، أي بإمكان حُسْنِ الحكومة، حيث كل واحدٍ مساوٍ لعمله، فلا يُلزم أحدٌ بأن يُفوِّض إلى آخرين بوظائف كان قد عُهِد إليه فيها، وإن دولةً يتعارف جميع الناس فيها لا يُمْكِن مكايد الرذيلة الخفية، ولا اتضاع الفضيلة، أن يغيبا عن أنظار الجمهور وحُكْمِه فيها، فتَجْعَلُ هذه العادةُ اللطيفة في الالتقاء والتعارف حُبَّ الوطن حُبًّا للمواطنين أكثر من جعله حبًّا للأرض.

وكنتُ أودُّ أن أُولد في بلدٍ لا يُمْكِن أن يكون للسيد والشعب فيه غير مصلحةٍ واحدة بذاتها، وذلك لكي تميل جميع حركات الآلة إلى السعادة العامة، وبما أن هذا لا يمُكن أن يكون ما لم يكن الشعب والسيد شخصًا واحدًا فإنني أود لو وُلِدت في كنف حكومةٍ ديموقراطية معتدلة بحكمة.

وكنت أود أن أحيا وأموت حُرًّا، أي أن أبلغ من الخضوع للقوانين ما لا أستطيع معه، ولا يستطيع أحدٌ معه، إلقاء النير المُكرَّم عن الكاهل، هذا النير الشافي الهين الذي تحمله أكثر الرؤوس تكبُّرًا بدعةٍ كما لو كانت قد خُلِقَت لكيلا تحمل غيره.

وكنت أود -إذن- ألا يكون في الدولة من يَقْدِر أن يقول إنه فوق القوانين، وألا يكون في الخارج مَنْ يَقْدِر أن يُمْلِيَ ما تُحْمَل به الدولة على الاعتراف بسلطانه، وذلك لأنه، إذا ما وُجِدَ في الحكومة، مهما أمكن أن يكون نظامها، رجلٌ غيرُ خاضعٍ للقوانين كان الباقون تابعين لهواه [(١)]، وذلك لأنه، إذا ما وُجِدَ رئيسٌ قوميٌّ وآخرُ أجنبيٌّ فإنه، مهما كان اقتسامُ السلطة الذي يُمكنهما أن يأتياه، يتعذر أن يُطاع كلٌّ منهما كما يجب، وأن تُحْسَن إدارة الدولة.

وما كنتُ لأختار العيش في جمهوريةٍ ذات نظام جديد، مهما أمْكَن أن تكون قوانينها صالحةً، وذلك خشية أن تكون الحكومة قد كُوِّنت على غير مقتضيات الوقت فتختلف هي والمواطنون الجدد، أو يختلف المواطنون والحكومة الجديدة، وتكون الدولة عُرْضةً للارتجاج والانهيار منذ ولادتها تقريبًا، وذلك لأن الحرية هي كتلك الأغذية الجامدة والعُصارية أو تلك الخمور السخية الصالحة لتغذية وتقوية البنيات القوية المتعودة إياها، ولكن مع إرهاقها وتقويضها وإسكارها الضعفاء والنحاف الذين لم يُخْلَقُوا لها قط، وإذا ما تعودت الشعوب سادةً ذات مرةٍ عادت لا تستغني

(١) تجد مدلول هذا الرقم وما يليه من الأرقام التي هي بين هذه الأقواس في قسم التعليقات الواقعة في آخر هذا الكتاب. (المترجم)

عنهم، وإذا ما حاولت الشعوب إلقاء النير ابتعدت عن الحرية بالمقدار الذي تُحوِّلها به إلى تحلل جامح معاكس لها، وتُسْلِمُها ثوراتها دائمًا تقريبًا إلى غُواةٍ لا يفعلون غير إثقال قيودها، ولم يكن الشعب الروماني نفسه قط، هذا الشعب الذي هو مثالٌ لجميع الشعوب الحرة، قادرًا على الحكم في نفسه عندما تفلَّت من ظلم آل تاركين، فهو إذ أُذل بالعبودية والأعمال الشائنة التي فرضوها عليه لم يعدُ في البُداءة غير كونه رعاعًا أغبياء تجب مداراتهم والحكمُ فيهم بأعظم حكمة، وذلك لكي تنال بالتدريج هذه النفوس الواهنة، وإن شئت فقل المتوحشة في عهد الطغيان، بتعودها استنشاق هواء الحرية الصحي مقدارًا فمقدارًا، تلك المتانة الخُلُقية وتلك العزة الباسلةَ اللتين جعلتاها أكثر الشعوب أهلًا للاحترام، وكان عليَّ أن أبحث لوطني إذن عن جمهوريةٍ سعيدة هادئة ضاع قدمها في ليل الزمن من بعض الوجوه، فلم تُخْتَبَر بتغير صدماتٍ صالحةٍ لإظهارها وتمكينها خُلُقَ الشجاعة وحب الوطن، وحيث يكون المواطنون المتعودون استقلالًا حكيمًا زمنًا طويلًا جديرين بان يكونوا أحرارًا، لا أحرارًا فقط.

وكنت أود أن أختار لنفسي وطنًا مصروفًا عنه لعجزٍ مجدودٍ[1]، وعن حبٍّ ضارٍ للفتوح، مضمونًا بموقعٍ أكثر حظًّا أيضًا، وذلك عن خوف غُدُوِّه فتحًا لدولة أخرى، وذلك كمدينةٍ حرة واقعةٍ بين شعوبٍ كثيرة ليس لأي واحد منها مصلحةٌ في الاستيلاء عليها، ويكون لكل واحد منها مصلحةٌ في منع الأخرى من الاستيلاء عليها، أي أن أختار جمهوريةً لا تُثيرُ طموح جاراتها مطلقًا، ويُمكن أن تعتمد على مساعدة هذه الجارات اعتمادًا مناسبًا عند الضرورة، ومن ثم لا يُمكن الدولة الجمهورية ذات الحظ في موقعها بهذا المقدار أن تخشى غير نفسها، فإذا كان مواطنوها يمارسون استعمال الأسلحة فذلك ليُبقوا في بلدهم تلك الحمية الحربية وتلك العزة الباسلة الملائمتين للأحرار واللتين تُغذيان ذوقهم أكثر من ضرورة توليهم أمر دفاعهم الخاص.

---

(١) المجدود: ذو الحظ.

وكان عليَّ أن أبحث عن بلدٍ يكون حق الاشتراع فيه مشتركًا بين جميع المواطنين، فمن ذا الذي يستطيع أن يَعْلَم أحسن من هؤلاء شروط العيش معًا في المجتمع عينه؟ ولكنني ما كنت لأستحسن استفتاءاتٍ مماثلةً لما قام به الرومان حيث كان رؤساء الدولة ومن هم أحرص الناس على بقائها ممنوعين من المباحثات التي تتوقف عليها سلامتها في الغالب، وحيث كان الحكام محرومين، عن تناقضٍ محالٍ، ما يتمتع به أحقر المواطنين من حقوق.

وكنت -على العكس- أرغب لوقف المشاريع المُغرضة السيئة المفهوم والبدع الخطرة التي قضت على الأثنيين في نهاية الأمر ألا يكون لكل واحدٍ سلطة اقتراح قوانين جديدةٍ وفق هواه، أن يكون هذا الحق خاصًّا بالحكام وحدهم، وأن يقوم هؤلاء بذلك مع حذرٍ كثير، وأن يكون الشعب من الاحتفاظ بحقه في الموافقة على هذه القوانين، وأن يكون نشرها من التعذر بغير احتفال كبير ما يكون معه قبل قلب النظام من الوقت الكافي ما يُقنع فيه بكون قِدَم القوانين البالغ على الخصوص هو الذي يجعلها مقدسةً محترمةً، وأن يزدري الشعب من فوره ما يرى تبديله كل يومٍ من القوانين، وأن يُعْلَم أنه بتعود إهمال العادات القديمة بحجة الإصلاح تُتخذُ في الغالب شرورٌ كبيرة إصلاحًا لما هو دونها.

وكنت أجتنب على الخصوص، كسيئة الإدارة بحكم الضرورة، جمهوريةً يعتقد الشعب فيها إمكان استغنائه عن حكامة أو عدم تركه لهم غير سلطةٍ وقتية فيحتفظ عن عدم تروٍّ بإدارة الأمور المدنية وتنفيذ قوانينه الخاصة، فهذا ما وجب أن كان عليه نظام الحكومات الأولى الغليظ فَوْرَ خروجها من الحال الطبيعية، وهذا ما كانت عليه إحدى النقائص التي قضت على جمهورية أثينة.

ولكنني كنت أختار مجتمعًا يكتفي الأفراد فيه بتأييد القوانين وبتقريرهم أهم الشئون العامة ضمن هيئةٍ وبناءً على طلب الرؤساء فيُنشئون محاكم محترمةً، ويميزون

بين مختلف الدوائر بعناية، وينتخبون بين عامٍ وعام أقدر مواطنيهم وأنزههم لإدارة العدل والحكم في الدولة، كنت أختار مجتمعًا تكون فضيلة الحكام فيه شاهدةً على حكمة الشعب فيوجب كلٌّ من الفريقين شرف الآخر مقابلةً، فإذا ما ظهر في مثل هذه الحال من سوء التفاهم المشئوم ما يُكدِّر الوفاق العام فإن أدوار العماية والضلال نفسها تُوسم بدلائل الاعتدال والتقدير المتبادل وباحترامٍ شامل القوانين، أي بعلاماتٍ وضماناتٍ لوفاقٍ صادق دائم.

فتلك هي، أيها السادة المُبجلون الأجلاء الكرام، ما كنت أبحث عنه من المنافع في الموطن الذي كنت أختاره نفسي، ولو أن العناية الإلهية أضافت إلى ذلك موقعًا رائعًا وإقليمًا معتدلًا وبلدًا خصيبًا وأرغد ما يكون تحت السماء ما كنت أرغب لكمال سعادتي في غير التمتع بجميع هذه الأطايب في صميم هذا البلد السعيد عائشًا هادئًا في مجتمع ناعم مع مواطني مباشرًا الإنسانية والمحبة وجميع الفضائل نحوهم وعلى مثالهم تاركًا ورائي ما لرجل الخير والوطني الشريف من الذكرى المكرمة.

ولو كنت أقل سعادةً وأكثر حكمةً، فوجدتني مُلزمًا بأن أختم حياةً عاجزةً ذاويةً في أقاليم أخرى، آسفًا بلا طائل على الراحة والسكينة اللتين كانت تحرمني إياهما شريعة غافلةٌ، لغذيت نفسي بتلك المشاعر التي لم أكن لأقدر على اتخاذها في بلدي، ولو كنت مُفْعَمًا بمودةٍ رقيقةٍ نزيهة تجاه مواطني البُعداء لوجهت إليهم الكلمة الآتية تقريبًا:

«مواطني الأعزاء، بل إخواني، بما أن روابط الدم والقوانين تُوَحِّد بيننا جميعًا تقريبًا فإنه يحلو لي ألا أستطيع التفكير فيكم من غير أن أفكر في الوقت نفسه في جميع الأطايب التي تتمتعون بها، والتي لا يوجد بينكم على ما يحتمل من يشعرُ بقيمتها أحسن مني، أنا الذي أضاعها، وكلما أنعمتُ النظر في وضعكم السياسي والمدني قل إمكان تصوري استطاعة أمور البشر أن تحتمل ما هو أطيب منها، وعندما يُبحث في

جميع الحكومات الأخرى عن ضمان أعظم خيرٍ للدولة يقتصر كل شيء على خططٍ في الأفكار دائمًا، وعلى الممكنات البسيطة جُهد الاستطاعة، وأما أنتم فإن سعادتكم قد كَمَلَتْ، وليس عليكم غير التمتع بها، وليس عليكم لتكونوا سعداء تمامًا غير معرفتكم كيف تقنعون بأن تكونوا هكذا، وأخيرًا غدت سيادتكم المكتسبة أو المستردة بحد السيف، والتي حُفظت مدة قرنين عن قيمةٍ وحكمةٍ، معترفًا بها اعترافًا تامًّا عامًّا، وتُعين حدودكم وتؤيد حقوقكم وتوطد راحتكم معاهداتٌ مُكرمة، ونظامكم رائع، فقد أملاه عقلٌ عالٍ، وضمنته دولٌ صديقةٌ ومحترمة، ودولتكم مطمئنة، فليس عليكم أن تخشوا حروبًا ولا فاتحين، وليس عندكم سادةٌ غير ما وضعتموه من القوانين الحكيمة، ويعمل بهذه القوانين حكامٌ صالحون من اختياركم، ولستم من الغنى ما تتخنثون معه عن نعيمٍ وما تخسرون معه ذوق السعادة الحقيقية والفضائل المتينة في الأطايب الفارغة، ولستم من الفقر ما تحتاجون معه إلى المساعدات الأجنبية التي لا تُنعِم صناعتكم بها عليكم، ولا يُكَلِّفُكم شيئًا تقريبًا حفظ هذه الحرية الثمينة التي لا تُصان لدى الأمم العظيمة بغير الضرائب المُفرطة.

وهل تستطيع أن تدوم إلى الأبد، وفي سبيل مواطنيها، ولتكون مثالًا للشعوب، جمهوريةٌ تُدار بحكمةٍ بالغةٍ وتوفيقٍ كبير! هذا هو الأمل الوحيد الذي يبقى لكم أن تصنعوه والحذر الوحيد الذي يبقى لكم أن تتخذوه، وعليكم وحدكم يتوقف في المستقبل أن تجعلوا تلك السعادة دائمةً بحكمة حُسنِ استعمالها، لا أن تصنعوا سعادتكم، فقد كفاكم أجدادكم مئونة ذلك، ويتوقف بقاؤكم على اتحادكم الدائم وعلى إطاعتكم القوانين وعلى احترامكم من يقومون بها، وإذا ما بقي بينكم أقلُّ أثر مرارةٍ أو تريبٍ فسارعوا إلى تبديده كخميرة شؤمٍ ينشأ عنها شقاؤكم وخراب الدولة عاجلًا أو آجلًا، أستحلفكم جميعًا أن تعودوا إلى فؤادكم وأن تستمعوا إلى صوت ضميركم الخفي، وهل يوجد بينكم من يعرف في العالم كيانًا أكثر صلاحًا ونورًا واحترامًا من حاكميتكم؟ ألا يُعطيكم جميع أعضائها مثال الاعتدال وبساطة الطباع

واحترام القوانين وأصدق وفاقٍ؟ ضعوا بلا تحفظٍ -إذن- في رؤساء بالغي الحكمة تلك الثقة النافعة التي يكون العقل مدينًا بها للفضيلة، وفكروا في كونهم ممن اخترتم، وفي كونهم يُزكون هذا الاختيار، وفي كون ضروب الشرف التي تحُفُّ من رفعتموهم تعود إليكم بحكم الضرورة، ولا يُرى بينكم أحدٌ من قلة المعرفة ما يجهل معه كون ضياع قوة القوانين وسلطان حُماتها يؤدي إلى عدم استطاعة أحدٍ أن يتمتع بالسلامة والحرية، ولم تترددون، إذن، أن تصنعوا عن طيبة قلبٍ وطمأنينة نفسٍ ما أنتم مُلزمون بصنعه عن مصلحةٍ حقيقية وعن واجبٍ وعقل؟

«ولا تدعوا أثيمًا ولا خليًّا مشئومًا، قائمًا على حفظ النظام، يغريكم عند الضرورة بإهمال ما لأكثركم نورًا وغيرةً من آراء حكيمة، ولكن ليدم الإنصافُ والاعتدالُ والرزانةُ البالغةُ الحُرمة أمورًا ناظمةً لجميع خطواتكم دالةً جميع العالم فيكم على مثال شعب فخورٍ متواضعٍ محبٍّ لمجده حُبَّه لحريته، واحذروا خاصةً، وهذه آخرُ نصيحةٍ مني، أن تُصغوا إلى التفاسير الضارة والأحاديث السامة.التي تكون عواملها الخفية أشد خطرًا من الأفعال التي هي موضوعها -أجَلْ- إن المنزل بأسره يستيقظ وينتبه إلى أول صراخٍ من كلب الحراسة الصالح المخلص الذي لا يعوي إلا عند اقتراب اللصوص، غير أننا نمقت إزعاج تلك الكلاب الصخابة التي تُقلق الراحة العامة بلا انقطاع فلا تؤدي تحذيراتها المستمرة التي هي في غير محلها إلى الإصغاء وقتما تكون ضرورية.

وأنتم أيها السادة المبجلون الأجلاء، وأنتم أيها الحكام الأفاضل المحترمون، اسمحوا لي بأن أقدم إليكم تحياتي وواجباتي على الخصوص، فإذا وُجِد في العالَم مقامٌ صالحٌ لتكريم من يشغلونه فذلك المقام هو الذي تُنْعمُ به المواهب والفضيلة، فذلك هو المقام الذي جعلتم به أنفسكم أكفياء، فذلك هو المقام الذي رفعكم إليه مواطنوكم، وتُضيف مزيتهم الخاصة إلى مزيتكم بهاءً جديدًا، وبما أنه وقع اختياركم من قِبَل أناس قادرين على الحكم في أناس آخرين، وذلك للحكم فيهم، فإنني أجدكم

أعلى من جميع الحكام الآخرين، وذلك بالمقدار الذي يكون به شعبٌ حُرٌّ، ولا سيما الشعب الذي لكم شرف قيادته، فوق عامة الدول الأخرى ببصائره وعقله.

وليُسمح لي بأن أذكر مثالًا يجب أن يبقى منه أحسن الآثار، وأن يظل ماثلًا لقلبي على الدوام، ولا أذكر من غير أحلى حنانٍ ذكري ذلك المواطن الفاضل الذي أراني مَدِينًا له بوجودي والذي علمني في صباي غالبًا أن أقوم بالاحترام الواجب نحوكم، ولا أزال أراه يعيش من عمل يديه ويُغذي روحه بأعلى الحقائق، وأُبصر بجانبه ابنًا عزيزًا يتناول مع قليل ثمرةٍ أرقَّ ما يصدر عن أصلح الآباء من تعاليم، ولكن إذا كانت عماياتُ شبابٍ طائش جعلتني أنسى دروسًا بالغةً تلك الحكمة ذات حينٍ فإن لي في نهاية الأمر سعادة الإحساس بأنه ليس من السهل على تربيةٍ مازجت القلب أن تضيع إلى الأبد مهما كنا من ميلٍ إلى المُنكَر.

أولئك، أيها السادة المبجلون الأجلاء، من وُلِدُوا في الدولة التي تَحْكُمُون فيها من المواطنين، ومن عامة السكان أيضًا، وأولئك هم الرجال الأذكياء المُعَلَّمون الذين تدور حولهم لدى الأمم الأخرى، وذلك باسم العمال والشعب، أفكارٌ بالغةُ الخسة والإفك، ولم يكن والدي ممتازًا بين مواطنيه مطلقًا، وهذا ما أعترف به مسرورًا، وهو لم يكن على غير ما كان عليه الآخرون، وهو مع ما كان عليه، لا تجدُ بلدًا لم يُبحثْ فيه عن مجتمعه ولم يُتعهد فيه مجتمعه -حتى بمنفعةٍ- من قِبَل أكثر الناس صلاحًا، وليس من شأني والحمد لله، وليس من الضروري، أن أُحدثكم عن الإكرام الذي يُمكن أن ينتظره منكم أناسٌ من هذه الجبلة، أناسٌ يساوونكم بالتربية وبحقوق الطبيعة والولادة، أناسٌ يُعدُّون دونكم بإراداتهم وبما هم مدينون به لفضلكم من أرجحية يمنحونه إياها، فتكونون من أجلها مدينين لهم بضربٍ من الشكران بدوركم، وأعلمُ مع السرور الحار مقدار اللطف والعطف اللذين تُعدلون بهما معهم اتزان حفظة القانون، ومقدار ما تردونه من الاعتبار والعناية إلى من هم مُلزمون بالإجلال والطاعة نحوكم، وهذا السلوك زاخرٌ بالعدل والحكمة، وهو يصلح لأن يُبعد

بالتدريج ذكرى ما يجب نسيانه من الحوادث السيئة لكيلا يُرى ثانيةً، وهذا السلوك هو من الحصافة ما يجدُ معه هذا الشعب المنصف الكريم لذةً في القيام بواجبه، وما يُحببُّ معه أن يُمجدكم عن طبيعة، وما يكون معه أشدُّ الناس حماسةً لتأييد حقوقهم أكثرهم استعدادًا لاحترام حقوقكم.

ولا ينبغي أن يُحار من حُبِّ رؤساء المجتمع المدني لمجده وسعادته، ولكن من الشاقِّ على قرار الناس أن يُبدي من يعدون أنفسهم حُكامًا، وإن شئت فقل سادةً، لوطنٍ أكث قدسيةً وسموًّا، حُبًّا لوطنٍ دنيويٍّ يُغذيهم، ويا لما أجِدُ من حلاوةٍ في إمكان قيامي باستثناء بالغ الندرة نفعًا لنا، فأضع في صف أصلح مواطنينا حفظة العقائد المقدسة الغُيُرَ المُجاز لهم بالقوانين، رُعاة النفوس الأجلاء الذين تحمل فصاحتهم الحية العذبة إلى الأفئدة ما يأخذون في ممارسته بأنفسهم دائمًا من مبادئ الإنجيل! يُعْلَمُ جميع العالَم مقدار ما يُزاوَلُ به من نجاحٍ فنُّ الوعظ في جنيف، غير أن من الناس من بلغوا من عادة سماعهم القول حول أمرٍ وملاحظتهم العمل بأمرٍ آخر ما تجدُ معه أناسًا قليلين يَعْلَمُون مقدار استيلاء روح النصرانية، وقُدسية الطباع والقسوة على النفس والرأفة بالآخرين، على هيئة واعظينا، ومن المحتمل أن كانت جنيف وحدها هي التي تقدم مثالًا ممتعًا عن اتحادٍ كاملٍ بين مجتمعٍ من علماء اللاهوت ورجال الأدب، فتراني أُقيم أملي في اطمئنانها الأبدي على حكمتهم واعتدالهم المعروف أمرها، وعلى غيرتهم حول سعادة الدولة، لمدى واسع، وأُلاحظُ في الوقت نفسه، ومع غبطةٍ ممزوجةٍ بعجبٍ واحترامٍ، مقدار ما يساورهم من مقتٍ لما يحمل من مبادئ كريهة هؤلاء الناس المقدسون البرابرة الذين يُقدم تاريخهم غير مثالٍ فتراهم أقل ضنًّا بالدم البشري لتأييد حقوق الربِّ المزعومة، أي لتأييد حقوقهم الخاصة، وذلك بنسبة مايُعللون به أنفسهم من احترام دمهم على الدوام.

وهل أستطيع أن أنسى ذلك النصف من الجمهورية الغالي الذي يوُجب سعادة النصف الآخر، فما ينطوي عليه من حلمٍ وحكمة يؤدي إلى حفظ السلام وحُسن

الطباع فيه. فيا أيتها المواطنات المحبوبات الفاضلات «بنات جنيف»، إن من نصيب جنسكن أن يَحْكُم في جنسنا دائمًا، ويا للسعادة عند ما يُشعر سلطانكن الطاهر، المزاول في القران الزواجي وحده، بنفسه في سبيل مجد الدولة والنعيم العام فقط! هكذا كان النساء يقُدن في إسبارطة، وهكذا يستأهلن القيادة في جنيف، وأي رجلٍ من البرابرة يقدر أن يقاوم صوت الشرف والعقل من فمِ زوجةٍ حنون؟ ومن ذا الذي لا يزدري ترفًا باطلًا عندما يرى حِلْيَتكن البسيطة المتواضعة التي تلوح، بما تقتبسه من بهائكن، أنها أكثر ما يلائم الجمال؟ وعليكن أن تَصُنَّ بسلطانكن البريء المُحَبَّب وروحكن الفتانة حب القوانين في الدولة والوفاق بين المواطنين، وأن تجمعن بين الأُسر المُفرقة بزواجاتٍ مُوفقة، وأن تُصْلِحْن، على الخصوص، بدروسكن ذاتِ الوداعة المُقنعة، وبحديثكن ذي الألطاف المعتدلة، ما يكتسبه شبابنا من سوء سلوك البلدان الأخرى التي لا يجلبون منها، مع لهجةٍ صبيانية وأوضاعٍ مضحكةٍ مقتبسةٍ من نساء فاجرات، وبدلًا من أمورٍ مفيدةٍ كثيرةٍ يمكنهم أن يستفيدوها منها، غير إعجاب بما لا أدري ما يكون من عظمةٍ مزعومة وتعويضاتٍ حقيرة عن عبوديةٍ لا تساوي الحرية المبجلة، فكنَّ دائمًا -إذن- أنْتُنَّ حارسات الأخلاق الطاهرات وروابط السلام العذبات، وداوِمْنَ على استغلال حقوق القلب والطبيعة نفعًا للواجب والفضيلة.

وأتملق نفسي إذ لم يُكذبني الحادث بإقامتي على مثل هذه الأُسس أمل السعادة العامة للمواطنين والمجد للجمهورية -وأعترفُ- مع جميع هذه المنافع، بأنها لا تسطع بذلك الضياء الذي يُعشي معظم العيون والذي يُعد ذوقه الصبياني المشئوم عدو السعادة والحرية والأزرق.

وليذهب شبابٌ منحلٌّ لبحث في مكان آخر عن ملاذ سهلةٍ وتوباتٍ طويلة، وليُعجب ذوو الذوق المزعوم، في أماكن أخرى، بعظمة القصور وجمال الأجهزة، وبالأمتعة الرائعة والمناظر البهية، وبجميع دقائق الترف والتخنث، فلا يوجد في

جنيف غير رجالٍ، غير أن لمثل هذا المحضر ثمنه على ذلك، ومن يبحثون عنه يساوون المعجبين بالباقي.

تفضلوا، أيها السادة المبجلون الأجلاء الكرام، أن تقبلوا، جميعًا، بذات الحِلْم، هذا الدليل البالغ الاحترام على اهتمامي بإقبالكم الشامل، فإذا كنت من الشقاء ما أُعدُّ معه مذنبًا بهيجانٍ مذياعٍ في قلبي الناري المفتوح فإنني ألتمس العفو عنه لما ينطوي عليه من ودٍ وطنيٍّ صادق وللغيرة الحارة الشرعية في رجلٍ لا يرى لنفسه سعادةً غير رؤيته إياكم سعداء جميعًا.

ويا أيها السادة المبجلون الأجلاء الكرام أجدني، مع الاحترام البالغ، خادمكم ومواطنكم الكثير الخضوع والطاعة.

جان جاك روسو

شانبري، في ١٢ من يونيه سنة ١٧٥٤

المقدمة

يبدو لي أن معرفة الإنسان[٢] هي أنفعُ جميع المعارف البشرية وأقلها تقدمًا، وأجرؤ على القول بأن الكتابة الوحيدة على معبد دلف كانت تشتمل على حُكمٍ أهم وأصعب من جميع كتب علماء الأخلاق الضخمة، وكذلك فإنني أعُدُّ موضوع هذه الرسالة من أكثر المسائل، التي تستطيع الفلسفة أن تعرضها إمتاعًا، ومن أكثر المسائل، التي يستطيع الفلاسفة أن يحلوها، صعوبة -ويا للأسف- وذلك لأنه كيف يُعرف مصدر التفاوت بين الناس إذا لم يُبدأ بمعرفتهم؟ وكيف يأمل الإنسان أن يرى نفسه كما صنعته الطبيعة من خلال جميع التغيرات التي وجب أن يكون تعاقب الأزمان والأشياء قد أحدثها في نظامه الأصلي؟ وكيف يمكنه أن يميز ما هو أساسيٌّ في طبيعته من التغيرات أو الإضافات التي اتفقت لحاله الابتدائية ناشئةً عن الأحوال والترقيات؟ وتشابه النفس البشرية تمثال غلوكوس الذي بلغ من التشويه بفعل الزمن والبحار والعواصف ما صار معه يماثل حيوانًا ضاريًا أكثر من أن يماثل إلهًا؛ فغيرت تلك النفس في المجتمع بألف علةٍ متجددة بلا انقطاع وباكتساب طائفةٍ من المعارف والأضاليل، وبتحولات طرأت على نظام الأبدان وبتصادم الأهواء على الدوام، غُيرت في المظهر ما نُكرت معه تقريبًا، فعاد لا يُرى فيها غير تناقضٍ مشوَّهٍ للهوى الذي يرى أنه يتعقل، وللإدراك الذي يغدو هذيانًا، وذلك بدلًا من كائنٍ يسير دائمًا وفْقَ مبادئ ثابتةٍ لا تتحول، وبدلًا من تلك البساطة العلوية الجليلة التي طبعها بها خالقها.

ومن أشد الأمور قسوةً أيضا هو أن جميع ترقيات النوع البشري كلما أبعدته من حاله الابتدائية بلا انقطاعٍ جمعنا معارف جديدة ونزعنا من أنفسنا وسائل اكتساب ما هو أهم من جميعها، وتلك من بعض الوجوه قوةُ دراسة الإنسان الذي جَعَلْنا معرفته خارج طاقتنا.

ومن السهل أن يُدرك وجوب البحث، في التحولات المتعاقبة التي اعتورت النظام البشري، عن الأصل الأول للفروق التي تميز بين الناس المتساوين فيما بينهم بحكم الطبيعة كما كانت حيوانات كل نوعٍ قَبْلَ أن تُدخِلَ عللٌ فزيويةٌ كثيرة إلى بعضها من الاختلافات ما نلاحظه فيها.

والواقع أن مما لا يُتصور أن يكون جميع هذه التحولات الأولى، مهما كانت الوسيلة التي وقعت بها قد غَيَّرت دفعةً واحدة وعلى نمطٍ واحد، جميع أفراد النوع، ولكن بما أن بعضهم قد كَمَلَ أو فَسَد، وبما أن بعضهم قد اكتسب صفاتٍ مختلفةً حسنةً أو سيئة، لم تكن ملازمةً لطبيعتهم قط، فإن الآخرين قد ظلوا على حالهم الأصلية زمنً أكثر طولًا، وقد كان هذا مصدر التفاوت الأول بين الناس، هذا التفاوت الذي يسهل إثباته على العموم هكذا أكثر من تعيين علله الحقيقية بالضبط.

ولا يتصور قُرَّائي -إذن- أنني أزعم رؤيتي ما تظهر لي رؤيته صعبةً جدًّا، فقد بدأت ببعض البرهنات، وقد أتيت مُخاطرًا ببعض الفرضيات، فكنت أقل أملًا في حلِّ المعضلة من قصدي أن أُلقي نورًا عليها وأردها إلى حالها الحقيقية، ويستطيع آخرون أن يسيروا إلى ما هو أبعدُ من هذا في ذات الطريق، وذلك من غير أن يسهلُ على أحدٍ وصوله إلى الحد، وذلك لأنه ليس من الجهود الخفيفة أن يُفرق في طبيعة الإنسان الحاضرة بين ما هو أصليٌّ وما هو مصنوع، وأن تُعرف جيدًا حالٌ عادت غير موجودة، حالٌ لم توجد قطُّ على ما يحتمل، حالٌ لن تكون مطلقًا على الراجح، مع أن من الضروري أن تكوَّن عنها معارف سديدةٌ وصولًا لحُسن الحُكم في حالنا الحاضرة، حتى إنه لا بد من فلسفةٍ أكثر مما يلوح لذلك الذي يحاول أن يُعين بالضبط ما يجب اتخاذه من احترازاتٍ للقيام بملاحظاتٍ متينةٍ حول هذا الموضوع، ولا يظهرُ لي حلُ المُعضلة الآتية حلًّا حسنًا غير جدير بما في عصرنا من أرسطو وبليني، والمعضلة هي: ما التجارب الضرورية للوصول إلى معرفة الرجل الطبيعي، وما وسائل القيام بهذه التجارب في صميم المجتمع؟

وإني مع بُعدي من محاولة حل هذه المعضلة أراني قد بلغت من التفكير في الموضوع ما أجرؤ معه على الجواب مقدَّمًا بأن أعظم الفلاسفة لا يكونون كثيري الصلاح لتوجيه هذه التجارب، ولا يكون أقوى الملوك كثيري الصلاح للقيام بها، أي أن يأتوا بمسابقةٍ ليس من الصواب توقعها، لما تقتضيه من الثبات على الخصوص، وإن شئت فقل من تعاقب الذكاء والوئام الذي لا بد من توفره في كلا الفريقين لبلوغ النجاح.

وهذه المباحث التي يصعبُ القيام بها كثيرًا، والتي فُكر فيها قليلًا جدًّا حتى الآن هي وحدها مع ذلك، كل ما بقي لنا من الوسائل لإزالة طائفة من المصاعب التي تحجُبُ عنا معرفة الأُسس الحقيقية للمجتمع البشري، وهذا الجهل لطبيعة الإنسان هو الذي يُلقي كثير ارتيابٍ وغموضٍ على تعريف الحقوق الطبيعية الصحيح، وذلك لأن فكرة الحقوق، وأكثر منها فكرة الحقوق الطبيعية هما كما قال مسيو بورلاماكي، فكرتان خاصتان بطبيعة الإنسان كما هو ظاهر، فمن طبيعة الإنسان ونظامه وحاله يجب -إذن- استنباط مبادئ هذا العلم كما قال ذلك مداومًا.

وليس من غير حيرةٍ ونفورٍ أن نلاحظ ما بين المؤلفين الذين عالجوا هذا الموضوع المهم من اتفاق قليل، ولا تكد تجدُ بين أكثر الكتاب اتزانًا اثنين يكونان على رأيٍ واحدٍ حول هذه النقطة، وإني من غير قولٍ عن قدماء الفلاسفة الذين لم يألوا جهدًا في مناقضة بعضهم بعضًا عن عمدٍ في أكثر المبادئ جوهرًا كما يلوح، أجد فقهاء الرومان قد أخضعوا الإنسان والحيوانات الأخرى، بلا تمييزٍ، لذات القانون الطبيعي، وذلك لأنهم يرون تحت هذا الاسم ما تفرضه الطبيعة على نفسها من قانونٍ أكثر من رؤيتهم القانون الذي تفرضه على الآخرين، أو على الأصح للاصطلاح الخاص الذي يُدرك به هؤلاء الفقهاء كلمة «القانون»، هذه الكلمة التي يلوح أنهم لم يتخذوها في هذه الفرصة إلا للتعبير عن الصلات العامة التي أقامتها الطبيعة بين جميع ذوات الحياة من أجل بقائها، وبما أن المعاصرين لا يعرفون تحت اسم القانون غير قاعدةٍ مفروضة على

موجودٍ أدبيٍّ، أي موجودٍ عاقل حرٍّ من حيث صلاته بالموجودات الأخرى، فإنهم يقصرون اختصاص القانون الطبيعي من حيث النتيجة على الحيوان الوحيد المُزين بالعقل، أي الإنسان، ومع أن كل واحد منهم يُعرِّف هذا القانون على شاكلته فإنهم يقيمونه على مبادئ بالغةٍ من اللاهوتية ما تجدُ معه بيننا أناسًا قليلين قادرين على فهم هذه المبادئ بعيدين من إمكان اكتشافها بأنفسهم، وذلك من حيث كون جميع تعاريف هؤلاء العلماء، المتناقضين فيما بينهم تناقضًا أزليًّا -تتفق- فقط، على كونه يتعذر على المرء فهم قانون الطبيعة، ومن ثم إطاعته من غير أن يكون محجابًا كبيرًا ولاهوتيًّا عميقًا، ومعنى هذا أن الناس قد اضطروا لإقامة المجتمع إلى بصائر لا تنشأُ إلا بمشقةٍ عظيمة ولأناسٍ قليلين في صميم المجتمع نفسه.

وإذا ما عُرفت الطبيعة قليلًا، وإذا ما كان الاتفاق حول معنى كلمة «القانون» سيئًا، فإن من الصعب أن يُجمع على تعريفٍ حسنٍ للقانون الطبيعي، وإذا عَدَوْتَ ما تنطوي عليه جميع التعاريف التي تُوجد في الكتب من نقصٍ في الانسجام وجدتها تشتمل على خطأ آخر ناشئ عن اشتقاقها من أنواعٍ للمعرفة مختلفةٍ ليست لدى الناس بحكم الضرورة، ومن فوائد لا يمكنهم تمثُّل فكرتها إلا بعد خروجهم من حال الطبيعة، وقد بُدئ بالبحث عن أي القواعد يلائم اتفاق الناس عليها في سبيل المصلحة المشتركة، فأُطلق اسم القانون الطبيعي على مجموعة من تلك القواعد من دون دليلٍ آخر غير النفع الذي ينشأ عن تطبيقها العام، وهذه هي طريقةٌ ملائمة جدًّا لوضع التعاريف وإيضاح طبيعة الأمؤر بمطابقاتٍ مُرادية.

بيد أننا ما دمنا لا نعرف الإنسان الطبيعي كان من العبث أن نحاول تعيين القانون الذي فُرض عليه أو القانون الذي هو أحسن ملاءمةً لنظامه، وكل ما نستطيع أن نُبصره بوضوحٍ بالغٍ حول موضوع هذا القانون هو ضرورة حديثه بصوت الطبيعة من فوره ليكون طبيعيًّا، وضرورة خضوع من يُلزمه له مع علمه بهذا ليكون قانونًا أيضًا.

ولندع -إذن- جميع الكتب العلمية التي لا تُعلِّمنا غير رؤية الناس كما صنعوا أنفسهم، ولننعم النظر في أول أعمال الروح البشرية وأكثرها بساطةً، فأرى أنه يمكنني أن أُبصر فيها مبدأين سابقين للعقل، فيخص أحدهما بحرارةٍ رفاهيتنا وبقاءنا ويُوحي الآخر إلينا بنفورٍ طبيعي من مشاهدة هلاك، أو توجع، كل كائنٍ حساس ولا سيما أمثالنا، فمن الاتفاق والتركيب اللذين تصنعهما نفسنا من هذين المبدأين، ومن غير أن تكون هنالك ضرورةٌ لإدخال مبدأ الأُنس، يلوحُ لي اشتقاقُ جميع قواعد الحقوق الطبيعية، هذه القواعد التي يُضطر العقل بعدئذٍ إلى إقامتها ثانيةً على أُسسٍ أخرى عندما ينتهي إلى كبت الطبيعة بنشوئه المتعاقب.

وهكذا فإننا لسنا ملزمين بأن نجعل من الإنسان فيلسوفًا قبل أن نجعل منه إنسانًا، ولم تُرْسَمْ واجباته نحو الآخرين بدروسٍ متأخرة من الحكمة فقط، وهو ما دام لا يقاوم دافع الرأفة الباطني مطلقًا لا يؤذي إنسانًا آخر، ولا أي كائنٍ ذي إحساسٍ، أبدًا، وذلك خلا الحال الشرعية التي يكون بقاؤه موضع عنايةٍ فيها فيكون مضطرًّا إلى تفصيل نفسه، وبهذه الوسيلة تُختم المجادلات القديمة، أيضا، حول اشتراك الحيوانات في القانون الطبيعي، وذلك لأن من الواضح أنها لا تستطيع معرفة هذا القانون لخلوها من الذكاء والحرية، ولكن بما أنها تمت إلى طبيعتنا بصلة الإحساس المتصفة به من بعض الوجوه فإنه يُحكم بضرورة اشتراكها في الحقوق الطبيعية أيضًا فيكون الإنسان خاضعًا بنوعٍ من الواجبات نحوها، ويلوح أن الواقع يقضي بأنني إذا كنت مُلزمًا بألا أصنع أي سوء لمثيلي فذلك لأنه كائنٌ ذو إحساسٍ أكثر من أن يكون ذا عقل، وبما أن صفة الإحساس مشتركةٌ بين الحيوان والإنسان فإن من الواجب أن تمنح أحدهما، على الأقل، حق عدم معاملته سوء من قِبَل الآخر على غير جدوى.

ودراسة الإنسان الأصلي هذه مع احتياجاته الحقيقية ومبادئ واجباته الأساسية هي الوسيلة الصالحة أيضًا التي يُمكن استعمالها لإزالة تلك المشاكل التي تبدو حول

أصل التفاوت الأدبي، وحول الأسس الحقيقية للهيئة السياسية، وحول حقوق أعضائها المتبادلة، وحول ألف مسألةٍ مماثلةٍ أخرى غامضةٍ بمقدار أهميتها.

وإذا نُظر إلى المجتمع البشري بعينٍ هادئة خالية من الغرض ظهر أنه لا يدل في البُداءة على غير عنف الأقوياء من الناس واضطهاد الضعفاء، وتثور النفس على قسوة فريقٍ أو تحتمل على الرثاء لعمي الآخر، وبما أنه لا يوجد بين الناس ما هو أقل ثباتًا من هذه الصلات الخارجية التي تؤدي إليها المصادفة أكثر مما تؤدي إليها الحكمة في الغالب، والتي تُسمى ضعفًا أو قوةً وغنىً أو فقرًا، فإن النظم البشرية تلوح أول وهلةٍ قائمةً على كُثبانٍ من الرمل المتحرك، وليس بغير البحث فيها عن كثبٍ، وليس بغير إبعاد الغبار والرمل المحيطين بالبناء، ما تُرى القاعدة الثابتة القائم عليها وما يُعلَمُ احترام أسُسه، والواقع أنه إذا لم يُبحث في الإنسان وفي خصائصه الطبيعية ونشوئها المتعاقب بحثًا جدِّيًا لم يُمكن إتيان هذه التفصيلات أو أن يُباز في نظام الأمور الحاضر ما صدر عن الإرادة الإلهية مما زعم الفن الإنساني صُنعه، فالمباحث السياسية والخُلُقية التي تُوجبها المسألة المهمة التي أبحثُ فيها هي مفيدةٌ من جميع الوجوه إذن، ويكون تاريخ الحكومات الافتراضي درسًا ممتعًا للإنسان من جميع النواحي.

وإذا نظرنا إلى ما نصير إليه، عند ما نُترك لأنفسنا، وجب علينا أن نعلم حَمْدَ ذلك الذي أصلح بيده الكريمة نَظَمنا ومنَّ علينا بقاعدةٍ ثابتة فتدارك ما كان ينشأ عنها من فوضى وأدى إلى سعادتنا بوسائل كانت تغمر بؤسنا كما يلوح.

«تَعَلَّم ما أمرك الله أن تكون، وتَعَلَّم الناحية الإنسانية التي أنت فيها».

(برسيوس، الأهاجي٣، ٥، ٧١)

كلمة حول أصل التفاوت وأساسه بين الناس

أتكلم عن الإنسان، وأعْلَمُ من المسألة التي أبحث فيها أنني أكلِّم الناس، وذلك لأن المسائل التي هي من هذا النوع لم يُسْأل عنها من قِبَل من يخافون تكريم الحقيقة، ولذا فإنني أدافع مطمئنًا عن قضية الإنسانية أمام حكماء يدعونني لأصنع هذا، ولا أكون غير راضٍ عن نفسي إذا ما جعلتُ نفسي أهلًا لموضوعي خليقًا بقضاتي.

وأتصور وجود نوعين للتفاوت في الجنس البشري، فالنوع الأول هو ما أدعوه الطبيعي أو الفزيوي لأنه من وضع الطبيعة، ويقوم على اختلاف الأعمار والصحة وقُوى البدن وصفات النفس أو الروح، والنوع الثاني هو ما يُمكن أن أدعوه التفاوت الأدبي أو السياسي لتوقفه على ضربٍ من العهد ولقيامه، أو للإذن فيه على الأقل، بتراضي الناس، ويتألف هذا النوع من مختلف الامتيازات التي يتمتع بها بعضهم إجحافًا بالآخرين كأن يكون أكثر من هؤلاء ثراءً أو إكرامًا أو قوةً، أو أن يكون في وضعٍ ينتزع فيه الطاعة.

ومن العبث أن يُسأل عن مصدر التفاوت الطبيعي لوجود الجواب في تعريف الكلمة البسيط، وأقل من ذلك إمكان البحث عن وجود ارتباطٍ جوهري بين التفاوتين، وذلك لأن هذا يعني -فقط- أن يُسأل بكلماتٍ أخرى عن كون القابضين على زمام القيادة أفضل ممن يُطيعون بحكم الضرورة، وعن وجوده قوة البدن أو الروح، وعن وجود الحكمة أو الفضيلة، في الأفراد أنفسهم دائمًا، وعلى نسبة قوتهم أو ثرائهم، وقد يكون من الخير إثارة هذا السؤال بين العبيد على مسمعٍ من سادتهم، ولكن مع عدم ملاءمته لأناسٍ من العقلاء والأحرار الذين يبحثون عن الحقيقة:

وما يكون موضوع هذه الرسالة بالضبط إذن؟ يقوم موضوعها على ملاحظتنا في نشوء الأشياء ذلك الوقت الذي يعقُب الحق فيه العنف وتخضع الطبيعة فيه للقانون،

وعلى إيضاحنا سياق الخوارق الذي أزمع به القوي أن يخدم الضعيف وأن يشتري الشعب راحة خيالية بسعادة حقيقية.

وقد شعر الفلاسفة الذين بحثوا في أُسس المجتمع بضرورة العود إلى حال الطبيعة، ولكن أحدًا منهم لم ينته إليها، ولم يتردد بعضهم في عزوهم إلى الإنسان في هذه الحال فكرة العادل وغير العادل من غير أن يكترثوا لإثبات كونه قد أُخذَ بهذه الفكرة، وكونها نافعة له أيضًا، وقد تكلم آخرون عن الحقوق الطبيعية فيما لكل واحدٍ أن يحفظ ما يخصه من غير أن يوضحوا ما يقصدون بكلمة «يخصه»، وأعطى آخرون في البداءة سلطانًا للأكثر قوةً على الأكثر ضعفًا فأوجبوا ولادة الحكومة حالًا من غير أن يفكروا في الوقت الذي وجب انقضاؤه قبل إمكان وجود معنى كلمتي السلطان والحكومة بين الناس، وأخيرًا تكلم الجميع بلا انقطاع عن الاحتياج والطمع والضغط والرغبة والزهو فنقلوا إلى حال الطبيعة أفكارًا اكتسبوها في المجتمع، فحدثوا عن الإنسان الوحشي ووصفوا الإنسان المدني، حتى إنه لم يرد خاطر معظم كتابنا أن يظنوا وجود حال الطبيعة لما يظهر من مطالعة الكتب المقدسة كون الإنسان الأول أخذ عن الله معارف وتعاليم من فوره فلم يكن في هذه الحال قط، وأنه إذا ما اعتمد على أسفار موسى التي يُعدُّ كل فيلسوف نصراني مدينًا لها وجب إنكار وجود الناس في الحال الطبيعية المحض حتى قبل الطوفان ما لم يكونوا قد وقعوا فيها ثانيةً بفعل بعض الحوادث العجيبة، فهذا الرأي الغريب مما يورث الدفاع عنه ارتباكًا ويتعذر إثباته تمامًا.

ولنبدأ بطرح جميع الوقائع جانبًا لعدم تناولها المسألة مطلقًا، ولا ينبغي عد المباحث التي تُتخذ في معالجة هذا الموضوع من الحقائق التاريخية، بل من البراهين الافتراضية الشرطية الصالحة لإلقاء نورٍ على طبيعة الأمور أكثر من صلاحها لإثبات أصلها الحقيقي والمشابهة للبراهين التي يأتيها كل يومٍ طبيعيونا حول تكوين العالم، ويأمرنا الدين بأن نعتقد أن الله ذاته إذ أخرج الناس من حال الطبيعة فور الخِلْقة فإنهم

يكونون متفاوتين لأنه أراد أن يكونوا هكذا، غير أن الدين لا يمنعنا من وضع افتراضات مستنبطة من طبيعة الإنسان والموجودات المحيطة به فقط، وذلك حول ما كان يمكن أن يكونه الجنس البشري لو بقي متروكًا لنفسه، وهذه هي المسألة المعروضة عليَّ، وهذا ما أرى درسه في هذه الرسالة، وبما أن موضوعي يهم الإنسان على العموم فإنني سأحاول انتحال لهجةٍ تلائم جميع الأمم، وإن شئت فقُلْ بما أنني أنسى الأزمنة والأمكنة لكيلا أفكر في غير الناس الذين أخاطبهم فإنني أفترض نفسي في مدرسة أثنية مُكرِّرًا دروس أساتذتي متخذًا أمثال أفلاطون وإكزينوقراط قضاةً والنوع البشري مستمعًا.

فيا أيها الإنسان، كن من أي بلدٍ شئت، ولتكن آراؤك كما أردت، واستمع، فهذا هو تاريخك كما أرى قراءته، لا في كتب أمثالك الذين هم كاذبون، بل في الطبيعة التي لا تكذب مطلقًا، وكل ما يأتي من الطبيعة يكون صادقًا، ولن تجد ما هو كاذبٌ غير ما أضعه من عندي بلا قصد، والأزمنة التي أتكلم عنها بعيدةٌ إلى الغاية، وما أكثر ما غيرت ما كنت عليه! ولذلك فإن حياة نوعك هي التي أصفها لك وفق الصفات التي نلتها والتي استطاعت تربيتك وعاداتك إفسادها، ولكن من غير أن تقدرا على محوها، ويوجد، كما أُحسُّ، جيلٌ يرغب الفرد أن يقف عنده، وأنت تبحث عن الجيل الذي تود وقوف نوعك عنده، وبما أنك ساخطٌ على حالك الحاضرة لأسبابٍ تُنذر عقبك التعس بأعظم كَدَرٍ فإنك تريد القدرة على العود إلى الوراء على ما يحتمل، فيجب أن يكون هذا الشعور ثناءً على أجدادك الأولين وانتقادًا لمعاصريك وهؤلاء لمن يُكتب لهم شقاءُ الحياة بعدك.